

Distr.: General
3 January 2015
Arabic
Original: French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٢٠-٩ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من منظمة المسيح يبكي على أفريقيا، وهي منظمة غير حكومية ذات
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(١)

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للقررتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

(١) هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



بيان

شهد وضع المرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تطوراً هاماً خلال هذه الفترة، ويعود الفضل في ذلك إلى التوصيات الصادرة عن المؤتمر.

ولكن قبل أن نشرح هذا التطور، يجدر أن نذكر بالخطوط الرئيسية لمؤتمر بيجين وبالإعلان ومنهاج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر بتوافق الآراء.

ففي الفترة من ٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، حضر أكثر من ٣٠.٠٠٠ مشارك من ١٨٩ بلداً المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والذي توخى العمل من أجل تحقيق المساواة. وتناول المؤتمر عدداً من المواضيع الرئيسية كان من بينها موضوع اعتماد المرأة على نفسها والنهوض بالمرأة في سياقات حقوق المرأة الأساسية، والمرأة والفقر، والمرأة واتخاذ القرار، والطفلة، والعنف ضد المرأة، المسائل الأخرى ذات الأهمية.

واعتمد المؤتمر في جلسته العامة، بتوافق الآراء، تقريره الختامي الذي تضمن إعلان ومنهاج عمل بيجين.

ويعكس البيان التزام المجتمع الدولي تجاه النهوض بالمرأة وتنفيذ منهاج العمل، مع الحرص على مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع السياسات والبرامج على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية خلال السنوات الخمس التالية. ومن شأن تنفيذ منهاج العمل أن يعزز تمكين المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويفضي إلى تحسّن صحتها وتيسير حصولها على التعليم وحماية حقوقها الإنجابية.

وبناء على ذلك، اعتمدت عدة بلدان برامج من أجل النهوض بالمرأة. وقد أسست جمهورية الكونغو الديمقراطية وزارة للشؤون الجنسانية وشؤون الأسرة، كما تم إنشاء عدد من الجمعيات التي تكافح من أجل تحقيق المساواة في الحقوق للمرأة. وثمة شبكات نسائية تعمل على المستوى الوطني مثل شبكة النساء والتنمية، والتي لديها أفرع على مستوى الأقاليم. وفي الكونغو السفلى، شاركت النساء في إقامة جمعيات ثقافية ودينية وإنمائية مما يوضح تحسن وعيهن بالحرمان الذي يعانين منه. وبفضل برامج النهوض بالمرأة التي تديرها الدولة، أخذت الفتيات الآن بالتنافس في مجالات انفراد بها الرجال في السابق مثل الطيران والكهرباء والميكانيك والتجارة.

وفي بيان صدر في آب/أغسطس ٢٠١٣، دعت السيدة إيناغوسي، وزيرة الشؤون الجنسانية والمرأة والأسرة، النساء للسعي بحماس من أجل المشاركة في عملية إرساء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ووجهت الوزيرة نداءً بمناسبة احتفال مخصص للنساء الملتحقات حديثاً بالقطاع القانوني، ذكرت فيه إن ذلك الاحتفال يمثل فرصة لتوعية النساء ودعوتن للعمل الجاد لأن النهوض بالمرأة ليس طبقة جاهزاً للتناول وإنما هو من المكاسب التي تتحقق بالجدارة.

وقالت الوزيرة إن الارتقاء بالمرأة جاء نتيجة لخطة العمل الحكومية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ الذي أصدره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ولقد امتد الشعور بأثر مؤتمر بيجين لما وراء العاصمة كينشاسا، ولو بدرجة أقل شدة. وأخذ وعي المرأة يتوسع الآن بدورها في التنمية، كما يتزايد الوعي أيضاً بالحاجة لتدريب النساء من أجل حصولهن على فرص متساوية أمام الانتفاع بالمعلومات والتعليم والتدريب والتمكين، والشروع في تنفيذ عملية إنمائية متساوقة وشاملة ومتكاملة. ولا بد من ضمان تمتع المرأة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، والمشاركة في جهود التنمية الفعلية.

وعلى صعيد أفريقيا، نجحت نساء الاتحاد الأفريقي في المطالبة بالحصول على حصة متساوية في شغل وظائف المفوضين (وهناك الآن خمس نساء وخمس رجال مفوضين). ونتيجة للحوار الكونغولي المشترك، تمكنت المرأة من تحقيق مشاركة بنسبة ٣٠ في المائة في المؤسسات العامة والخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الكونغو السفلى، تشغل النساء وظائف معاوني الإدارة الإقليمية في جميع الأقاليم. كما تشغل المرأة وظيفة نائب العمدة في مدينتي بوما و ماتادي ووظيفة نائبة رئيس الجمعية الإقليمية. وتعمل منظمنا غير الحكومية (منظمة المسيح ييكي على أفريقيا) برئاسة رجل وبتنسيق أو إدارة امرأة.

وهناك عموماً نقص عام في وعي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بدورها في زيادة العبء الضريبي الذي يعاني منه السكان المدنيون ومن بينهم فئات محرومة كالنساء والفتيات والمسنين، حيث يؤدي فرض الضرائب عليهم إلى تجدد حرمان هذه الفئات التي أخذت تسعى أخيراً من أجل الخروج من محتتها.

والواقع أن الميزانية المخصصة لوزارة الشؤون الجنسانية والمرأة والأسرة هي ميزانية تافهة وهي لا تكفي لمعالجة مسألة المساواة معالجة فعالة ولا لتنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين.

وتشكل المرأة الريفية غالبية سكان البلد، حيث تقدر نسبتها بنحو ٨٠ في المائة. ومما يؤسف له هو قلة اهتمام الحكومة بوضع هؤلاء النساء اللاتي لا يحصلن على حتى على الاعتراف بمركزهن كعاملات زراعيات الذي يؤهلهن للتمتع بالحقوق التي ينص عليها قانون العمل.

والأدوات الزراعية التي يستخدمها المزارعون أدوات قديمة مضى عهدها، مما يضعف مشقة عملهم. وهم لا يستطيعون التخلي عن استخدامها بالنظر لقلّة مواردهم، مما يعوقهم أيضاً عن تحسين ظروفهم المعيشية. والمرأة الريفية مضطّرة لأن تواجه وحدها مصيرها المحزن والعيش في ظروف الحرمان الناجم عن الاستفادة من التعليم والمعلومات وعن العيش في ظل معتقدات ثقافية تترسخ جذورها في بيئة التزمّت العام والديني.

وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تعمل بثبات على إنهاء مختلف أشكال التمييز ضد المرأة، والتي ما زالت قائمة بالرغم من جميع هذه الاستراتيجيات والبرامج والالتزامات تجاه الصكوك القانونية الدولية.